الثورات العربية

د.أ. أحلام بيضون

(د. في القانون الدولي والقانون العام)

لم تعودنا الشعوب العربية على ثورات، على الأقل ضد الأنظمة في الداخل، فلقد كانت التغيرات تحدث بانقلابات عسكرية، وغالبا ما تتخذ بعدا خارجيا يتعلق برفض تدخل أجنبي. ونذكر هنا الثورة المصرية لعام ١٩٥٣، الإنقلابات في سوريا والعراق واليمن والجزائر وموريتانيا والسودان وليبيا والصومال، في هذه الأثناء كانت أنظمة الخليج تتربع على بركان النفط غير آبهة بما يدور حولها.

أما الثورات الشعبية بالمعنى الدقيق للكلمة كما يحدث اليوم فلها حيثيات خاصة، نوجزها بالأسئلة التالية:

أولا- ما الأرضية التي أدت لقيام الثورات العربية؟

الجواب على هذا السؤال يكمن في التشابه في الوضعية السياسية في البلدان العربية مهما كان شكل الحكم وراثي ويسمى تسلطي أمبريال، أم ديموقراطي لصورية تلك الديموقراطية. ويمكن حصر أوجه التشابه فيما يلي:

أ- أولها تزيير مفهوم الديموقراطية وانتهاك الدساتير، وتحويل الإنتخابات التمثيلية الشعبية إلى مسرحية هزلية، حيث يتعاقب الرؤساء على نفسهم ويفوزون في الإنتخابات بنسب لا تصدق ٩٩,٩٩ %. ولقد درجوا في الفترة الأخيرة على توريث الحكم لأولادهم بعد أن يتوفاهم الله.

ب- مجالس نيابية لا تمثل الشعوب وتطلعاتها، حيث يتم انتخابها وتأمين فوزها بالتزوير وشراء الذمم.

ج- الفساد المستشري، طبعا للبقاء في الحكم لا بد للرئيس من إحاطة نفسه بحاشية تدين بالولاء المطلق له ولكي يضمن ذلك الولاء يجب أن تكون تلك الحاشية مستفيدة، ولكي تستفيد لا بد من أن تنغمس في الإحتيال على القانون والإستفادة من وضعها في السلطة لوضع اليد على مقدرات الشعوب وموارد البلاد، فتلجأ إلى عقد الصفقات المشبوهة.

د- التواطئ مع مراكز القرار في الخارج، تعرف تلك الأنظمة أنه لا يمكنها أن تعتمد على دعم شعبها لها لضعف صفتها التمثيلية، لذلك تلجأ إلى إبارم اتفاقات مع دول القرار في الخارج، وطبعا تأتي في الدرجة الأولى الولايات المتحدة وسابقا كان الإتحاد السوفيتي، وفرنسا وبريطانية. اليوم دخلت قوى جديدة على المشهد الدولي، لكن دورها لا يزال غير ظاهر بوضوح. يصل

التعاون بين الحكومات العربية والحكومات الأجنبية ذات المصالح الإقتصادية والإستراتيجية في المنطقة حد التواطئ على مصالح الشعوب العربية، فيسيادتها واستقرارها ومواردها، ونموها وتطورها.

باختصار وجدت الشعوب العربية نفسها بعد أكثر من ستين عاما عند بعضها من الإستقلال عن الخارج أنها لا تزال محمياتذات استقلال شكلي، ولا تزال تصنف ضمن البلدان النامية أو الأقل نموا والأكثر فقرا أحيانا، رغم ما تكتنزه تربتها من موارد، ورغم غناها بالمورد البشري. طبعا الشعوب العربية ليست غبية أو جاهلة بل هي برأي الشخصي شعوب مسالمة ومهادنة وتثق إلى حد التغفل.

ه- في أثناء ذلك، لم تفتأ البلاد العربية أن تكون عرضة للتدخلات الأجنبية والإعتداءات والإحتلالات المختلفة، وربما يكون هذا الأمر هو من أقصى ما تتعرض له الشعوب العربية لإتصاله بمسألة معنوية تتعلق بكرامتها وموقعها على خارطة شعوب العالم. أضف إلى ذلك أن القضية الفلسطينية التي استغلت من قبل الأنظمة بإعطائها الأولوية على الأمور الداخلية، لم تشهد منذ قيامها إلا الإنتكاسات المتكررة، وبينما تتكرس الدولة الصهيونية تدريجيا وبقوة يتعرض الشعب الفلسطيني ومعه الشعوب العربية المحاذية للإستنزاف المستمر، ولكل أشكال الجرائم، في مشهدية دموية فضيعة زيدت عليها المشهدية العراقية. كل ذلك والأنظمة العربية جامعتهم الكريكاتورية في صمت مدقع أما م أنظاءر العالم.

الوضعية التي وصفناها بإيجاز كبير مهدت الأرضية للمطالبة بالإصلاح والتغيير، ولكن لماذا الآن؟

ثانيا- لماذا الآن؟

لقد مرت الشعوب العربية بفترات سكون كاد يخنقنا، إلى حد بتنا نظن أن هذه الشعوب قد أدمنت الخنوع والخضوع للحكام والتسليم بالأمر الواقع، أو في أسوء الأحوال أنها لا تفقه معنى الحكم والنظام السياسي، ولا تمييز بين حقوقها وواجباتها. وفي الغالب الأعم كنا ننتظر أن يكون لدى الشعوب العربية ردة فعل بتظاهر أو احتجاج أو بيان على الأقل لدى وقوع اعتداء خارجي أو جريمة كبرى بحق أحد تلك الشعوب. لك نكن ننتظر بصراحة والحسرة تقتلنا أن تثور تلك الشعوب على الحكام الجائرين. بالواقع كنا نظلم تلك الشعوب. وفي إجابتنا على السؤال لماذا الآن سنجيب عن ذلك:

١- فشل محاولات التغيير السابقة:

أ- المظاهرات الطلابية ولاعمالية الكبرى التي حصلت في لبنان في أوائل السبعينات ورفعت شعار التغيير والإصلاح، وقدمت المشاريع المكتوبة، لكنها سرعان ما تحولت بفعل تعنت القائمين على السلطة وبفعل الوضع الطائفي الدقيق وبفعل التواجد الفلسطيني المسلح والتدخلات الأقليمية والدولية إلى حرب أهلية، همشت فيها المطالب الإصلاحية وبدأت التركيز على المسألة الأمنية،

والإجتهاد للمحافظة على استقرار الوضع السياسي دون تغيير أي الستاتيكو أو ما عرف يومها بسياسة :"لا غالب ولا مغلوب"، انتهى الوضع كما نعرف جميعا بوثيقة اتفاق الطائف برعاية سعودية أميركية سورية باتلدرجة الأولى، فجاء بإصلاحات غير جذرية، ورغم ذلك لم يتم تنفيذ بنوده حتى الآن رغم مرور عشرون سنة على توقيعه، فلقد استلم الحكم من تحالف متناقض في الرؤى السياسية ممن قادوا المعارك، فكانت مهمتهم أن يجهدوا ليس ليصلحوا النظام بل ليحافظوا على "السلم الأهلي" كما يسمون الوضع القائم، وهم بذلك لا يحاولون إثارة بعضهم البعض ويكتفون بتقاسم الحصص وتوزع المغانم من شركة هنا وعقار هناك.

ب- ويمكن أن نذكر إمكانية التغيرالتي كان يمكن أن يحدث بالطرق الإنتخابية، حين فازت المعارضة في كل من الجزائر وأراضي السلطة الفلسطينية فحصل قمعها بالقوة والإلتفاف عليها.

ج- يمكن أن نذكر أيضا المحاولات التي نشأت في العراق وفي سوريا والسعودية، وكان نصيبها القمع إلى حد الإبادة وليس من مزيد. ويمكن أن نذكر أيضا هنا تجارب الشعب البحريني.

د- أما النقطة الرابعة التي تستحق أن نفرد لها عنوانا مستقلا، فهي تجربة العراق الأخيرة لتغيير الحكم، حيث تراءى للمعارضة أن بإمكانها أن تستعين بالأمركيين على قلب نظام الحكم دون خسائر كبيرة، ووجدت أميركا الفرصة الذهبية سانحة لها كي تضع يدها على العراق وبواسطته على كل منطقة الشرق الأوسط وموارده، مؤمنة في الوقت عينه أمنها وأمن الكيان الصهيوني لأمد طويل.

إن ما حصل من دمار كان كفيلا بأن يردع المعارضات في الوطن العربي بأن تستعين بالغرب. أما إن كنا نرى بعض محاولات هنا وهناك لإعادة التجربة كما حصل في ليبيا وكما يحصل مع المعارضة السورية، فرغم تشديد المتحدثين باسم تلك المعارضات عن أنهم لن يقبلوا بالتدخل الأجنبي، فإن ذلك التدخل إن حصل لن ينتظر ما ستقرره المعارضة هنا وهناك.

٢- التطور الكبير في وسائل الإتصال والتواصل وتأثير ذلك على الإعلام.

طبعا كثر الحديث عن دور الإعلام ووسائله خاصة الأنترنت، تحديدا الفيس بوك بالدرجة الأولى يليها التويتر واليوتيوب. سنبدأ قراءتنا هنا بدور الإعلام التقليدي، ثم نتناول الإعلام الإلكتروني:

أ- الإعلام التقليدي، نقصد به الإذاعة والتلفزيون أو ما يسمى اليوم الفضائيات. كلمة فضائيات تعبر هنا عن نفسها، لقد أصبح الإعلام متاحا لجميع الناس في جميع أسقاع الأرض، طبعا إلا من لا يستطيع أن يقتني جهازا أو يحضر ذلك فسي مكان ما. إن أهمية هذه المسألة تكمن في أن الخبرأو الواقعة لم يعد بالإمكان إخفاؤها عن الرأي العام سواء في البلد ذاته أو أي بلد آخر. من هنا رأينا بعذض الدول تقوم بحظر بث بعض القنوات كما حصل مع قناة المنار أو كما يحصل مع قناة الجزيرة.

فيما يتعلق بهذه الوسائل هناك بعض الملاحظات:

- الأولى تتعلق بمصادر الأخبار، حيث يقال أن جميع وسائل الإعلام خاصة في البلدان النامية تستقي معلوماتها من الشركات الإعلامية الكبرى التي غالبا ما تكون تابعة لمراكز القار في الخارج، كاليونيتد برس، أو فرنس برس، ... الخطر هنا أن تأتي الأخبار معلبة وأن تساهم وسائلنا الإعلامية في بث ما يريده أعداء الأمة.

- الثانية تتعلق بمدى استقلالية وسائل الإعلام المذكورة إذا غالبا ما تكون مرتبطة بمراكز السلطة في الداخل أي بالأنظمة، فلا تبث إلا ما تسمح به تلك الأنظمة. ينسحب هذا الأمر على كل الوسائل في الوطن العربي، إلا ما استطاعت منها التفلت بفضل اكتفائها الذاتي.

- الثالثة إن كان ما تقدم صحيحا، فلا بد بدافع الموضوعية والإنصاف أن نسجل هنا أنه رغم ارتهان وسائل الإعلام التقليدية للإنتفاع المادي، فإن هناك بعض الأقلام الحرة التي يمكنها التفلت من القيود المفروضة. أضف إلى ذلك أن ما يتمتع به اليوم الكثيرن من الإعلاميين من ثقافة وتخصصات مختلفة، وما يوفر لبعض الوسائل من إمكانيات مادية يمكن تلك الوسائل من تقديم خدمات إعلامية وثقافية جمة. فرغم بعض ما يؤخذ مثلا على قناة الجزيرة تحديدا وغيرها من القنوات الإخبارية، فهي تقدم سجلا رائعا من المعلومات المكتشفة في أرشيف الحكومات البريطانية؛ كما أن الحلقات الحوارية التي يشترك فيها رسميون أ, محللون أجانب لها فائدة كبرى. أما المآخذ التي تتطلق أحيانا ففيها بعض المبالغة، والسبب أن الأنظمة متعودة على تبعية وسائل الإعلام حتى التي هي خارج إقليمها وذلك بسبب المجاملات بين الأنظمة للمحافظة على بعضها البعض.

ب- الإعلام الإلكتروني:

هنا بيت القصيد، لماذا كثر الكلام عن دور هام للوسائل الحديثة في الثورات خاصة الفيس بوك والتويتر واليوتيوب.

المسألة بسيطة ونتناولها في الشكل والمضمون:

في الشكل:

المسألة بسيطة حيث تكمن أهمية الوسيلة في أمرين:

- الأول ويتمثل بالحرية الكبرى وعدم التضيق على التعبير عن الرأي

- الثاني يتمثل بإمكانية التواصل والحوار وتنظيم المناسبات بين منتسبي المواقع.

في المضمون:

أما من حيث المضمون فقد وفر الأنترنت وخاصة الفيس بوك ليس الخبر فقط إنما ثقافة سياسية واجتماعية وأدبية... وغيرها. ذلك أن المشتركين هم من شرائح اجتماعية مختلفة وأحيانا أصحاب اختصاصات، لذلك فإن كل منهم سيدلي بدلوه. وفي هذا المجال، يسعدني أن أنقل إليكم

تجربتي المتواضعة. فكوني إستاذة جامعية، مختصة في القانون الدولي وأنظمة الحكم، وكوني أؤمن بالنظرية التي تعيد السيادة إلى الشعب فتمنحه بذلك سيادة القرار على السلطة، فقد آمن بأهمية الدور الذي يمكن أن يلعبه المواطنون، فأنشأت مؤخرا أي عام ٢٠٠٦ جمعية تسمى "هيئة تفعيل المجتمع المدني" مجسدة فكرة قديمة لدي. غير أن تلك الجمعية رغم أمانتها العامة المشكلة من ١٣ أستاذ جامعي باختصاصات متنوعة لم يمكن تفعيله لسبب مادي، ولرفضي قبول هبات من هنا وهناك لألا يتم التأثير على عملنا، لذلك وإيمانا مني أيضا بأهمية الأنترنت، وأنا أيضا من طلاب كلية الإعلام، انخرطت باكرا في الفيس بوك أي عام ٢٠٠٨. لا أخفيكم سرا، أنني كدت أنسحب للوهلة الأولى لما قرأته من سخافات، سلامات، وأحجيات، وغراميات، وكدت أقتنع أن ذلك هو للأطفال أو الشباب فقط. لحسن الحظ أن الغاية المتمثلة في تفعيل الجمعية على الأنترنت، والهدف الذي رميت منه للتواصل مع طلابي، جعلني أثبت: وكتبت جملتي الأولى:

"إن هذه الوسيلة الإعلامية ذات أهمية كبيرة فتعالوا نستغلها للدفاع عن مصالح شعوبنا". وبدأت أشترط على المنضمين إلى الجمعية عن طريق صفحتي، أن يظهروا بأسماء حقيقية، وصورة حقيقية ومعلومات صحيحة. بسرعة وصل العدد إلى نحوعشرة آلاف. بالنسبة لي زودت صفحاتي بمقالات سياسية وقانونية تتعلق بالأنظمة العربية، ومواضيع القانون الدولي، ودور الشعب صاحب السيادة. كما كنت أطرح أسئلة تستدرج الأعضاء للمشاركة والرد حول مواضيع الساعة كحدث أو جريمة أو اعتداء. الوسيلة الثالثة كانت الدخول في مناقشات مع الأعضاء عن طريق ما يسمى بالشات أو الدردشة، فيتم مناقشة مواضيع سياسية تتعلق بمختلف البلدان.

- لا أخفيكم أيضا أنه لم يكن في مجال توقعي أن يحصل ما سمي بثورة الفيس بوك، فالمنتظر كان في أحسن الأحوال التوعية، وصولا إلى التصحيح والتغيير على الأقل خلال عشر سنوات.

٣- منظمات المجتمع المدني ودور الخارج:

امتدت العولمة إلى مسألة غاية في الأهمية وهي المجتمع المدني، لقد حاولت الأمم المتحدة أن تحسن أوضاع المجتمعات عن طريق إنشاء ودعم منظمات مجتمع مدني. لا يعني ذلك أن مجتمعاتنا لم تكن تعرف الجمعيات قبل ذلك، إنما الجمعيات أخذت طابعا دوليا أو امتدادا دوليا، فأصبحت تجد منظمة محاربة الفساد في لبنان وفي أكثر من بلد، وإن كانت ليست على تواصل أحيانا فإن أغلبها تستمد مواردها ودعمها من نفس المصدر. لم يتوقف الأمر على الأمم المتحدة بل لجأت الدول كوسيلة للتدخل والتأثي إلى إنشاء ودعم منظمات أيضا، فكانت ما يسمى المنظمات بلا حدود، وجمعيات المستهلك، ومراقبة الإنتخابات، والحوكمة، ومحاربة التمييز ضد المرأة، وحقوق الطفل، ومحابة التمييز، ومحاربة الفساد، وحرية الإعلام، وعدم الإفلات من العقاب، وحقوق الأقليات، وصولا إلى حق تقرير المصير داخل الدول وكان ذلك محظورا سابقا. وإذا تمعنا في أنواع تلك الجمعيات يتبين لنا بوضوح أنها تتوافق مع مبادئ القانون الدولي ومع مبادئ الحكم الصالح، وأنها تصب فعلا في مصلحة الشعوب. إن إنشاء هذه الجمعيات له وجه إيجابي ووجه سلبي. أما الإيجابي فهو يتمثل في توعية الشعوب ودعمها ومساعدتها للوصول إلى

نظام أفضل، وأما السلبي فيتمثل فيما تخطط له القوى الدعمة بهدف التمكن من إيجاد أدوات طيعة ومطيعة لها، تمكنها من التدخل متى تريد وتكون تابعة لها. غير أنه للموضوعية والإنصاف أيضا، ليس كل الجمعيات ستكون عميلة أو متواطئة، وليس من الأكيد أن تتمكن دول القرار الخارجي من تنفيذ سياستها، ما دامت اليوم هي في صدد شعوب قد عانت الأمرين من التدخل والإستغلال الخارجي. والسؤال هنا ما الدور الذي لعبته تلك الجمعيات؟ أو

ما الذي حصل؟

ثالثا: حصول الثورات

الذي حصل حسب تقديرنا، أن الظروف التي تكلمنا عنها سابقا اجتمعت، لتخلق ثورات شعبية متزامنة. أما التزامن فيعود إلى الظروف المتشابهة، والى التأثيرات المتشابهة.

١- إن ثورة البوعزيزي في تونس كما يحلو للبعض أن يسميها، كانت الشرارة التي ساعدت في اندلاع غيرها، غير أن ذلك لا يعني أنها السبب. هنا لا بد لنا من العودة إلى لبنان، حيث اعتصم الشباب في المخيمات في وسط بيروت وسلميا طيلة سنة كاملة، غير أن عدم تمكن المعتصمين في لبنان من التفلت والإستقلال عن الجهات السياسية الختلفة أدى إلى إجهاض تحركهم، الأمر ذاته يمكن أن يقال عن مختلف الفرقاء في لبنان.

٢- السؤال الذي يمكن طرحه هنا لماذا مسار الثورات اختلف من بلد عربي إلى آخر؟

والجواب

أ- أن الطبيعة المجتمعية في كل بلد تختلف من البلد الآخر

ب- أن التوقيت كان له دوره في ذلك. ففي حين فاجأت ثورتي تونس ومصر القوة الخارجية ذات القرار، بتسارع أحداثها وسلميتها ووعي المتظاهرين لما يريدون، تحضرت تلك القوى لمواجهة ما تتابع من ثورات، وسارعت لتنفيذ ما يسمى ب**"الدبلوماسية الهادئة"** أو **"الفوضى الخلاقة"** التي تهدف إلى التغيير من الداخل وتنصيب أنظمة حليفة لها.

ج- أما التمايز فأستطيع أن أراه في مسألة نفسية شخصية، ففي حين كان لتقدم السن والمرض تأثيره في اتخاذ قرار الهروب من قبل الرئيس التونسي والتنحي من قبل مبارك، فإن القادة الباقون خاصة في ليبيا واليمن لا يزالان شابين نوعا ما ولن يفرطا

ببقية سني عمريهما وهدره بعيدا عن السلطة والمال، أضف إلى ذلك ما حصل لكل من بن علي ومبارك، فالمثل يقول : "إن لم تمت، ألم ترى من مات؟"

د- الوضع الخاص في البحرين، حيث ألبست الثورة الشعبية السلمية البحرينية لباسا طائفيا، وهجمت الشقيقة الكبرى أي النظام السعودي كي تحمي الشقيقة الصغرى أي نظام البحرين.

ه- التمايز بالنسبة لليبيا أن المعارضة دخلت مباشرة بكل ثقلها، وتحولت الثورة سريعا إلى استخدام العنف، هذا ما أفقدها، حسب رأينا كثيرا من التعاطف الذي كان يمكن أن تحظى به، وخاصة بعد أن طلبت التدخل الخارجي ويحصل ما يحصل من تدمير وتقتيل في ذلك البلد الشقيق.

و- أما في سوريا، فاتمايز نراه على مستويين: الأول يتمثل بنوع من العدالة الإجتماعية والوضع الإصتصادي المقبول في سوريا، والثاني، يتمثل في الموقف الممانع فيما يتعلق بإسرائيل والمقاومة. لذلك كانت سوريا الهدف الثاني بعد العراق، غير أن الصعوبات التي واجهتها القوات الأمركية الغازية في كل من أفغنستان والعراق جعلتها، تتريث وتلجأ إلى خيارات أخرى غير مباشرة. ورغم ذلك فإنه ليس بإمكاننا إلا أن نكون موضوعيين ونسجل أن الإستمرا في الحكم وحكم الحزب الواحد هي من أهم أسباب الثورة في سوريا.

ز- مسيرات العودة الفلسطينية، الشعب الفلسطيني ليس حالة خاصة بل إن أوضاعه الداخلية متشابهة وتحركاته تتأثر بوضعية البلدن العربية وشعوبها. لذلك كان من أهم نتائج الثورات عليه التصالح بين حماس وفتح. أما المسيرات فلا تعتبر اختراع مفاجئ. لقد تم التنظير لها منذ زمن ومن أكثر من مفكر وجهة، غير أن الثورات العربية والظروف السائدة أدت إلى حصولها في هذه الأوقات. إن خاصية تحرك الشتات الفلسطيني خضوعه للسماح له من قبل سلطات البلدان التي يتواجد فيها النازحون خاصة تلك المحاذية للكيان الصهيوني، حيث أن التحرك باتجاه الحدود له تدعياته الأمنية التي تتحسب لها الأنظمة.

خلاصة:

خلاصة القول أنه لا يمكن استبعاد التأثير الدولي في الثورات العربية، ولكن في الوقت ذاته لا يجوز التقليل مكن إنجاز الشعوب العربية، ودرجة وعيها ومسالمتها،

ومهادنتها للأنظمة حتى الرمق الأخير. أما بالنسبة للمخططات الغربية ومحاولة الإستفادة من الوضع، فهذا أمر طبيعي، غير أنه لا يمكن أيضا أن نستهين بقدرة وإرادة الشعوب العربية على الوقوف في وجه ذلك ووضع حد له.

في النهاية لا يمكن أن ترتاح البلدان العربية دون أن تكمل الثورات العربية مسيرتها شرقا وغربا حتى التنظيف الكامل لتلك البلدان من كل بؤر الفساد والتبعية للخارج.